ملف العدد

لبنان: ماذا بعد إفلاس الصيغة الطائفية؟

د. رابحة سيف علام
باحثة بمركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام

عادة ما كان يتم تسويق الصيغة الطائفية اللبنانية باعتبارها الصيغة الأمثل لإدارة مجتمع متعدد طائفياً بشكل ديمقراطي توافقي يضمن عدم إقصاء أي طائفة أو مذهب ويضمن التمثيل للجميع. ورغم أن الصيغة الطائفية اللبنانية لم تكن وليدة سنوات الحرب الأهلية، بل أن الحرب انتهت باتفاق لتعديل هذه الصيغة فقط، ولكن ظل الاعتقاد السائد أن اتفاقيات تقاسم السلطة بعد الحروب الأهلية لابد أن تتخذ من النظام اللبناني نموذجاً يحتذى بما يضمن لكل مكون ثقافي وديني حقه في السلطة والثروة. في الواقع، إن إدارة المجتمع اللبناني سياسياً واقتصادياً وفق النموذج الطائفي يعود بالأساس إلى العهد العثماني، حيث كان الهدف ضمان الإدارة الذاتية للطوائف ضمن مجتمعات شبه مغلقة حيث يكون لنخبتها الثرية والدينية إدارة أحوالها ولقواعدها الانصياع ودفع الضرائب والاستفادة من المكاسب التي تقدم ضمن المجتمع الطائفي المعني. وقد تلازم هذا النظام الطائفي مع نظام اقتصادي إقطاعي، حيث يمكن للثروة أن تبقى متقاسمة أفقياً بين الطوائف ولكن مع تكريس نظام طبقي حاد ضمن كل طائفة لها نخبة متنفذة وطبقات أدنى تعتمد على هذه النخبة في تسيير شتى شؤون حياتها. وفي هذا الإطار لم تكن علاقات الثقة العابرة للطوائف متجذرة، ولم يكن لأحد أن يتخيل أن يقوم التمثيل السياسي إلا على القاعدة الطائفية وحدها.

غير أن لحظة الاستقلال التي تجلت بالميثاق الوطني عام ١٩٤٣، كرست فكرة بناء الثقة عبر الطوائف ومن ثم أسست لفكرة تخلي البعض عن الالتحاق بالغرب، وتخلي البعض الآخر عن الالتحاق بمشروع سوريا الكبرى، مما مهد للحفاظ على لبنان ككيان مستقل يقوم على التمثيل الطائفي لكافة مكوناته. ولم تكن الحرب الأهلية إلا دليلاً دامغاً على عطب هذه الصيغة وانكشافها لتغيرات البيئة المحيطة وقابلية البلاد للاختراق والاستمالة وفقاً للاستقطاب الإقليمي والدولي. ولكن سنوات الحرب الطويلة والكُلفة الإنسانية والاقتصادية الكبيرة وما تخلل ذلك من اجتياح اسرائيلي غاصب، كل ذلك لم يُعرِض وجود لبنان للخطر المحدق الذي يتعرض له حالياً ومنذ عامين على الأقل. ورغم التحذيرات المستمرة من هشاشة الصيغة الطائفية وعدم استدامة الخيارات الاقتصادية المنتقاة وتغول الفساد الإداري والانكشاف الأمني والعسكري، فإن النخبة الحاكمة لا تزال متمسكة بالصيغة التي أوصلتها للحكم، بينما ثار الشعب اللبناني بشكل عابر للطوائف لاقتلاع هذه الصيغة واستبدال هذه النخبة دون جدوى حتى الآن.

حدود الصيغة الطائفية في السياسة

يقوم نظام الحكم في لبنان على تقاسم الحكم بين المسلمين والمسيحيين مناصفة سواء في مجلس النواب أو في الحكومة والجهاز الإداري، فيما يتفرع كل نصف إلى تقسيم داخلي يضم الطوائف الفرعية وما يقابلها من مقاعد نيابية أو مناصب حكومية. وبينما حرص الآباء المؤسسون، ومن قبلهم المستعمر الفرنسي، على التأصيل لهذه الصيغة من أجل الحفاظ على حق كل طائفة في التمتع بالتمثيل العادل تحت سقف الوطن، أوصلت هذه الصيغة البلاد إلى طريق مسدود، ليس بحكم أنها لم تحافظ على حقوق الطوائف، ولكن بحكم أنها أهدرت حقوق الأفراد وأغفلت المصلحة العامة لحساب محاصصات المصلحة الطائفية. إذ جذرت هذه الصيغة لتغول المعيار الطائفي على حساب معيار المصلحة العامة وكفاءة وفعالية الإدارة، وجعلت من العنف الأهلي والطائفي فزاعة للهروب من كل استحقاق حقيقي لإصلاح الهيكل المختل للسلطة في البلاد. فجدير بالذكر أن اتفاق الطائف الذي أدخل إلى الدستور تفاصيل تقاسم السلطة على معيار

طائفي وأنهى بذلك التنازع الذي نتج عنه سنوات الحرب الأهلية الطويلة، هو نفسه قد تضمن بعض المواد التي تعد بالبحث في كيفية إنهاء الطائفية. بعبارة أخرى، فاتفاق الطائف الذي عدّل في الدستور اللبناني لجعل الصيغة الطائفية أكثر عدالة، قد أكد أن هذه الصيغة بطبيعتها مؤقتة لحين بناء الدولة ومن ثم يجب استبدالها. ولكن ما نشهده اليوم أن الصيغة الطائفية التي كان من المفترض أن تكون مؤقتة، قد أتت على أغلب مرافق الدولة وعطلت تقديم الخدمات العامة للمواطنين ولكنها رسخت لنفوذ المتحدثين باسمها ومتقاسمي السلطة وفقاً لحساباتها.

وفي المقابل مثلت انتفاضة أكتوبر ٢٠١٩ لحظة فارقة قلبت التوقعات، إذ كان يفترض أن يعمل القائمون على السلطة على التمهيد تدريجياً لإنهاء الطائفية وتأهيل الوعي الشعبي كي يقبل بذلك. فيما بينت لحظة الانتفاضة الشعبية أن الوعي الجمعي للبنانيين قد تخطى المنطق الطائفي عندما أدرك أن الطائفية قد أفقرت كل الطوائف بنفس القدر – باستثناء النخبة الحاكمة– ولم تكرس إلا التشبث بالمقاعد وبالمصالح الشخصية الضيقة لهذه النخبة. ولكن في المقابل إذا افترضنا زوال العقبة الطائفية من نفوس اللبنانيين واستعدادهم للتخلي عن النظام الطائفي لتقاسم السلطة والثروة، تقف اليوم النخبة الحاكمة كعائق أمام هذه الرغبة الشعبية لأنه ببساطة إذا انتفت الطائفية عن نظام الحكم ينتفي دور هذه النخبة بالتبعية. ولذا فتوصيف المشكلة اللبنانية القائمة لا يجب أن يقف عند إفلاس الصيغة الطائفية في الحكم والإدارة ولكن أيضا في ارتهان مصير الشعب اللبناني بيد نخبة قررت الإبقاء على الطائفية كي تبقى على دورها في مستقبل البلاد رغم فشلها في إدارة الماضي والحاضر. وهنا نجد أن طرق الخروج من العباءة الطائفية ليست ممهدة، بل هي بالأحرى مفخخة. من جهة يستدعي بعض الزعماء تعديل اتفاق الطائف كفزاعة من أجل التلويح بأن الوزن الديموغرافي لبعض الطوائف لم يعد كما كان في آخر إحصاء سكاني لحجم الطوائف المختلفة في ثلاثينيات القرن الماضي. بينما يذكر البعض الآخر بأن إعطاء الشباب دون سن ٢١ حق الانتخاب لابد أن يترافق بإحصاء أرقام المغتربين وإعطائهم حق مماثل للتصويت، كي لا يختل الميزان الطائفي لصالح البعض دون البعض الآخر.

طرق الخروج من الطائف كثيرة، منها العنيف ومنها السلمي، وكلما قل تشبث النخبة الحاكمة بمكتسباتها الطائفية كلما كان الطريق السلمي ممهداً وسلساً. بل أن الطائف نفسه قد مهد طريقاً للخروج من ترتيبات الطائفية عبر النص على إنشاء هيئة للبحث في إلغاء الطائفية السياسية، ومهد لإنشاء مجلس شيوخ ينحصر فيه التمثيل الطائفي فيما يتحول مجلس النواب إلى التمثيل السياسي على أساس الكفاءة فقط دون إبراز الانتماءات الطائفة. غير أن التشبث بتقسيم الحكم على أساس طائفي قد أدى تدريجياً لإهمال هذه البنود في الاتفاق والارتكان على دوام هذه الصيغة التي كان من المفترض أن تكون مؤقتة. تنشيط مثل هذه البنود أصبح لها أهمية قصوى بعد أزمات لبنان المتكررة وأخرها الأزمة الراهنة، فالإصرار على التوافق الطائفي لاتخاذ القرار وارتهان كل طائفة لمحور إقليمي أو دولي يستدعي الاصطفافات الخارجية في الحياة اليومية للبنان يؤدي عملياً إلى شلل القرار الوطني وتشعب الصفقات التي يجب أن يتم عقدها عند كل قرار. هذا الأمر أدى فعلياً إلى إعادة إحياء نظام الاقطاعيات ولكن بصبغة سياسية.

ولذا لم يكن غريباً أن يغرق لبنان في أزمات متكررة عند كل استحقاق، فكل انتخابات رئاسية هي فعلياً صفقة دولية وإقليمية تنشأ عنها سلسلة اضطرابات سياسية داخلية إما بتمديد رئاسي مزلزل كما حدث

في ٢٠٠٤ أو بفراغ رئاسي كما حدث بين نوفمبر ٢٠٠٧ ومايو ٢٠٠٨، وبين مايو ٢٠١٤ ونوفمبر ٢٠١٦. وبالمثل لم تكن الانتخابات النيابية بالأمر الاعتيادي السلس، فقبل كل انتخابات تهرع السلطة للاتفاق على قانون انتخابي جديد يضمن بقائها في السلطة. كما تثار الشكوك في كل مرة حول مدى جدية إقامة الانتخابات في موعدها، ثارت هذه الشكوك بقوة عام ٢٠٠٥ عقب اغتيال رفيق الحريري، وثارت مرة أخرى عام ٢٠٠٩ بعد أشهر من اجتياح حزب الله لأحياء بيروت. ثم مع اندلاع الحرب السورية، ارتأت النخبة الحاكمة ألا تنشغل بعقد انتخابات برلمانية ومدد مجلس النواب لنفسه كي يبقى مدتين وليست واحدة. وفي انتخابات ٢٠١٨، حيث كانت الأمال معقودة على القانون الانتخابي الجديد للسماح بدخول وجوه جديدة إلى مجلس النواب، لم يسفر ذلك

إلا عن دخول بعض المستقلين واستمرار النخبة الحاكمة في إحكام سيطرتها على التمثيل السياسي رغم التنافس الشديد على تمثيل كل طائفة. ومن المنتظر أن تكون الانتخابات القادمة حاسمة في تحديد مصير وجدية الانتفاضة الشعبية وقدرتها على تنظيم صفوفها والتقدم بقوائم تحظى بثقة اللبنانيين لكسر احتكار النخبة للتمثيل السياسي. فكل انتخابات تمت منذ ذلك الحين في اتحادات الجامعات أو النقابات كشفت عن تراجع ملحوظ لشعبية النخبة المحتكرة للسلطة ولكن مجلس النواب يبقى معتركاً صعب المنال.

ومن المنتظر كذلك أن ينخفض سن الانتخاب في انتخابات ٢٠٢٢ إلى ١٨ عاماً، فيما سيرتفع عدد النواب من ١٢٨ إلى ١٣٤ بإضافة ٦ مقاعد جديدة للمغتربين. ورغم التشكيك في جدية تفعيل مبدأ تخصيص ٦ مقاعد للمغتربين في الانتخابات القادمة، يعتبر البعض أن هذا التخصيص يحصر منافسة التيارات المدنية للنخبة الحاكمة على التمثيل السياسي في هذه المقاعد فقط، وكان الأولى أن يصوت المغتربون وفق المناطق المسجلون فيها في كل الدوائر، الأمر الذي يفسح المجال بشكل حقيقي لاستبدال النخبة القائمة تدريجياً. فالمتوقع أن تذهب أصوات المغتربين على وجه الخصوص إلى منافسي النخبة الحاكمة التي دفعت هؤلاء للاغتراب بعد تناقص فرص العيش الكريم داخل البلاد، ولذا تتحسب النخبة الحاكمة جيداً من التصويت الغاضب لهؤلاء وتحصرهم في كوتا محددة كي لا يتهدد استحواذها على المقاعد البرلمانية.

حدود الصيغة الطائفية في الإدارة والبيروقراطية

انعكست الصيغة الطائفية في السياسة على هيكل الإدارة والبيروقراطية، الأمر الذي أدى إلى خلق «كوتا طائفية» في جهاز الدولة، فأرفدته بموظفين محسوبين على الطوائف والقوى السياسية وحرمته ذوي الكفاءة والخبرة الذين لا يخضعون لمعايير المحسوبيات الطائفية. وقد نتج عن ذلك ثلاثة أمور في غاية الخطورة: الأول هو زرع محازبين للقوى الطائفية في جهاز الدولة مما مكن هذه القوى من تعطيل سير العمل الإداري متى شاءت كي تفرض شروطها السياسية. والثاني هو اقتسام مكاسب المشروعات التي ينظمها القطاع الحكومي بدلاً من تعميم هذه المكاسب على كل اللبنانين وفق ما تقتضيه

المصلحة العامة. والثالث هو الاستمرار في هدر موارد الدولة وتلزيمها للمحازبين دون محاسبة أو مسؤولية على متخذي القرار لأنهم تابعون للقوى الممثلة في مجلس النواب والتي كان من المفترض أن تمارس الرقابة البرلمانية على عملهم. مما وضع قيود مستمرة على الرقابة على الأداء الحكومي وتم تمييع تقييم المنجزات وربطها بدلالات سياسية وطائفية، وهو الوضع الأمثل الذي يعطي غطاءاً سياسياً محكماً لاستمرار الفساد والهدر.

ولذا لابد من إعادة النظر في نظام التوظيف بالوظائف الحكومية وحصره بمعايير الكفاءة واتخاذ المسابقات العامة كوسيلة وحيدة وشفافة للتوظيف الحكومي في مختلف المواقع الإدارية. كما يتطلب الأمر أيضا إقرار نظام دقيق للمناقصات العامة لاستجلاب العروض وتنفيذ العقود مع شركات القطاع الخاص وتعميمه على كل القطاعات بدلاً من نظام التلزيم المباشر الذي أدى التوسع فيه إلى تكليف شركات غير مؤهلة تقدم خدمات وسلع غير مطابقة للمواصفات ولا تلحقها أي رقابة على عملها، مما أدى بشكل تلقائي إلى هدر بالغ وتردي كبير في الخدمات العامة.

إلى جانب ذلك يبرز مشروع قانون إلغاء التوكيلات الحصرية في الاستيراد وخاصة للسلع والمواد الأساسية، وكان هذا المشروع قد تم تأجيله مرة بعد أخرى خلال العقدين الماضيين من جانب المستفيدين من هذه الاحتكارات. ومن شأن النجاح في إقرار هذا القانون أن يتم الاستفادة من عنصر المنافسة كوسيلة لرفع جودة السلع المتاحة في السوق المحلي وتسعيرها بشكل مناسب، بدلاً من الاحتكارات التي عززت من حالة التضخم في سعر المواد الأساسية وخاصة في سوق الدواء.

فيما يبرز قطاع الكهرباء باعتباره المستهدف الأساسي بالإصلاح العاجل في الفترة المقبلة، إذ كشفت أزمة انقطاع الكهرباء عن هشاشة هذا المرفق والهدر المستمر فيه في استهلاك غير مستدام للمحروقات بدلاً من الاستثمار في منشآت الطاقة الصديقة للبيئة. ولعل إنشاء هيئة عامة مستقلة لتنظيم إنتاج الكهرباء يعد من أهم أولويات الإصلاح الحكومي بما يساعد على إخراج هذا المرفق الهام من بورصة المحاصصات الطائفية والاستفادة المحازبية من جانب المحسوبين على السياسيين. وفي نفس الوقت يؤدي ذلك

إلى توفير خدمات الكهرباء للبنانيين بشكل اكثر استدامة بأسعار مناسبة تقلل من فرص استغلالهم من جانب كارتيلات أصحاب المولدات والسوق السوداء للوقود والمحروقات. يتوازى ذلك مع الجهود الإقليمية لدعم لبنان في هذا القطاع وأبرزها تشغيل خط إمداد الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، إذ من المتوقع أن يؤدي هذا الغاز إلى تشغيل أكبر معملين لتوليد الكهرباء بما يمهد إلى تغطية نحو ثلث احتياجات البلاد من الكهرباء.

حدود الصيغة الطائفية في الأمن والدفاع

كان الهدف الاساسي من تسليم سلاح الميليشيات عقب انتهاء الحرب الأهلية هو منع تمتع أحد الأطراف بسلطة فوق سلطة الدولة أو منافسة لها مما يعطل انتظام الحياة المدنية ويؤدي إلى تجدد العنف الأهلي. ولعل استثناء سلاح حزب الله من هذه الصيغة كان بهدف خلق توازن للردع مع العدو الإسرائيلي يغني لبنان عن الوقوع في تسويات مجحفة تنقص من سيادته على آراضيه وموارده الطبيعية. غير أنه ومنذ الانسحب الإسرائيلي من جنوب لبنان، كثرت التساؤلات حول جدوى الإبقاء على سلاح المقاومة خارجاً عن سيادة الدولة مع الأخذ في الاعتبار ضبابية مصير مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والتنازع الضمني القائم بشأنها بين سوريا ولبنان. تجدد الجدل حول سلاح المقاومة في مناسبات متعددة وخاصة بعد حرب عام ٢٠٠٦، فيما تم تهدئة هذه المخاوف مرة بعد أخرى بإطلاق حوار وطني حول استراتيجية دفاعية جامعة تزاوج بين دور المؤسسة الدفاعية الوطنية وبين سلاح المقاومة، بحيث يستفيد لبنان من كليهما. غير أن التجربة الفعلية أثبتت وبشكل خاص منذ إندلاع الصراع السوري ومشاركة حزب الله فيه أن السيادة اللبنانية أصبحت منتقصة بفعل الأنشطة العسكرية الإقليمية التي يمارسها حزب الله لصالح النفوذ الإيراني. كما تبدا أيضا مؤخراً مدى هشاشة صيغة الاتكال على حزب الله في المهام الدفاعية نظراً لتداخل المصلحة الوطنية الصرفة لديه مع المصالح الإيرانية الإقليمية بما هدد أمن واستقرار لبنان بشكل بالغ.

ولعل أوضح مثال على ذلك تجلى من خلال انفجار مرفأ بيروت وخيط التحقيق الذي

يشير إلى الإهمال الجسيم أو التغاضي عن الاحتفاظ بهذه الكمية الخطرة من المواد القابلة للانفجار في منطقة المرفأ وهي الحيوية للغاية في الاقتصاد اللبناني والمحاطة بكثافة سكانية كبيرة. ورغم أن ملابسات الإنفجار لا تزال قيد التحقيق ولكن الافتراض بأن أغلب المسؤولين عن الملف كانوا على علم بهذه الشحنة الخطيرة ولكنهم تغاضوا عن أو أجلوا التخلص منها بشكل آمن استناداً على ضرورة التنسيق المسبق بين المؤسسات الدفاعية والأمنية الوطنية وتلك العائدة إلى حزب الله، يشير بشكل جوهري إلى فشل هذه الصيغة الضبابية من التعاون والتنسيق غير المصحوب بتحديد المسؤوليات وآليات الرقابة. فيما يشير البعض أن تعثر التحقيق في أسباب الانفجار مرة بعد أخرى يعكس رغبة النخبة الحاكمة وخاصة فريق حزب الله في تمييع المسؤولية وعدم الكشف عن تداعيات هذه الصيغة الضبابية لتدخل حزب الله في عمل الأجهزة الأمنية اللبنانية.

إلى جانب ذلك كشفت التطورات السياسية في العامين الأخير، وربما قبلهما أيضا، التوظيف السياسي الواسع لوزن سلاح المقاومة في تفاصيل الحياة السياسية اليومية مما يؤثر على اتخاذ القرارات السياسية بشكل سريع وفعال. فضلاً عن القدرة على تحريك التطورات السياسية من خلف الستار بالإتكال فقط على الوزن العسكري للحزب وليس الوزن السياسي له ولحلفائه. وفي ذلك عقبة حقيقية لتفعيل الديمقراطية التوافقية التي يرتكز عليها لبنان ويجعل من الوزن السياسي لسلاح المقاومة بمثابة سلاح تعطيل للسياسة اللبنانية أكثر منه سلاح ردع ضد العدو الإسرائيلي.

فيما تبقى الصيغة الراهنة المزاوجة لمهام الدفاع والأمن بين حزب الله والمؤسسات الوطنية مهددة لسير الحكم الديمقراطي إذ تؤدي هذه الأدوار أطراف غير خاضعة للرقابة والمساءلة البرلمانية، كما يصعب معها تحديد المسؤوليات بدقة حال حدوث حدث جلل يستدعي المحاسبة كما الحال مع انفجار مرفأ بيروت. بالإضافة إلى تشعب هذه الصيغة الضبابية إلى ملفات أخرى أضرت بشكل واسع بالمصلحة الوطنية، منها عدم قدرة المؤسسات الوطنية على السيطرة على المعابر غير الشرعية التي درجت على تهريب المواد الغذائية والوقود المدعم عبر الحدود إلى سوريا مما أدى إلى اختفائه من السوق

المحلية وارتفاع أسعاره في السوق السوداء. يُضاف إلى ذلك ضبط عدة شحنات للمواد المخدرة المخبئة في بضائع لبنانية بعد وصولها إلى عدة دول خليجية وأوروبية، مما يؤثر سلباً على سمعة لبنان الدولية ويقضي على فرص الترويج للسلع اللبنانية المصدرة للخارج. فضلاً عن تمييع المسؤولية عن قرار الحرب والسلم واشتعال الحدود مرة بعد أخرى دون أي علم مسبق للحكومة اللبنانية أو المؤسسات الوطنية المعنية، مما يرتب على لبنان مسؤلية سياسية في هذه الحوادث دون أن تكون مؤسساته الشرعية ضالعة في اتخاذ القرار بشأنها.

ويكمن التحدى الحقيقي في هذا الصدد في صياغة معادلة جديدة ودقيقة لتوزيع الأدوار والمسؤوليات تجعل للمؤسسات الوطنية في الدفاع والأمن الصفة الحصرية لممارسة هذه المهام دون تدخل من حزب الله. فيما يتم التشاور مع الحزب لدى تهديد التراب اللبناني بشكل محقق أو حدوث حدث أمني أو عسكري كبير مرتبط بإسرائيل مع وضع خطة زمنية لضم سلاح الحزب إلى المؤسسات الوطنية وتخلي هذا الأخير تدريجياً عن صفته العسكرية. ولا يمكن إنكار صعوبة تحقق مثل هذا الأمر بالنظر إلى الظروف الإقليمية وارتباط خلق وتطور حزب الله بالنزعات التوسعية –التي لاتزال قائمة– لإسرائيل وتأخر التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. مما يبقي استتباب الاستقرار الأمني والعسكري في لبنان رهناً بإرادة ونفوذ القوى الإقليمية أكثر من إرادة الشعب اللبناني ومصالحه الوطنية.

حدود الصيغة الطائفية في الاقتصاد

أيقن اللبنانيون خلال العامين الماضيين أكثر من أي وقت مضى فساد الصيغة الاقتصادية والمالية التي استند عليها لبنان منذ انتهاء الحرب. فالسياسة المالية التي اعتمدت على التوسع في الدين العام أدت إلى وصول الأخير إلى نحو ٩٠ مليار دولار حتى اضطرت الحكومة اللبنانية منذ ربيع ٢٠٢٠ إلى الامتناع عن سداد أقساط الدين بعد أن بلغ نحو ١٧٠٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي آنذاك. من جهة ثانية أدت السياسة المالية القائمة على تثبيت سعر الدولار وتقديم مزايا مصرفية للعملات الأجنبية

الواردة من الخارج إلى خلق فقاعة مصرفية ما لبثت أن تبددت عند أول اختلال في ثبات سعر الليرة أمام الدولار. إذ فرت أموال كبار المودعين إلى الخارج عبر عمليات تهريب مدروسة فيما تبخرت مدخرات صغار المودعين وحُرموا من سحبها إلا بقيود كثيرة بعد فقدان الليرة اللبنانية أكثر من ٩٠٪ من قيمتها أمام الدولار. إذ أدت سياسة مصرف لبنان التي أجازت إقراض الدولة اللبنانية من أموال المودعين دون الالتفات إلى تنويع المخاطر إلى فقدان قيمة مدخرات اللبنانيين عقب تعثر الدولة في سداد أقساط الدين العام. وهو ما يفسر الخلاف بين تحالف المصارف والحكومة حول كيفية تعيين الخسائر الناتجة عن إعادة جدولة الدين العام ورغبة هذا التحالف إلى دفع المودعين إلى تحمل القسم الأكبر من هذه الخسائر. ولعل من أهم المقترحات المطروحة في هذا الإطار هو توجه الدولة اللبنانية نحو استثمار بعض الأصول غير المستغلة من أجل رد أموال المودعين حتى لو كان الرد بالليرة اللبنانية ولكن بسعر قريب من سعر السوق من أجل إعادة الثقة في السوق المحلية وإعادة تشغيل حركة الاقتصاد.

من جهة ثانية، نتج عن هذا الارتباك المالي تناقص في مخزون الاحتياطي الأجنبي لدى المصرف المركزي مع رغبة هذا الأخير في رفع الدعم بعد عجزه عن الاستمرار في دعم استيراد المواد الأساسية وفق السعر الرسمي. حيث استمر مصرف لبنان في توفير الدولار بالسعر الرسمي لدعم استيراد المواد الأساسية، دون جدوى إذ لم ينعكس ذلك على توافر هذه المواد في السوق المحلية واستمرت في الاختفاء وربما التهريب لسوريا، وتواصلت الطوابير الطويلة في انتظار الحصول على هذه المواد كالمحروقات والدواء والمواد الغذائية، ولذا تقرر رفع الدعم عن استيراد هذه المواد كي لا يتكلف لبنان أثمان هذه المواد مرتين. في المقابل، يشكل رفع الدعم ضغطاً إضافياً على المواطنين الذين يرزح أكثر من ٨٠٪ منهم تحت خط الفقر، خاصة مع تأخر إقرار وسائل الحماية الاجتماعية التي كان من المفترض أن تترافق مع خطة رفع الدعم وهي البطاقات التمويلية.

إلى جانب ذلك، يجب من أجل ضمان خطة إصلاح ناجحة للاقتصاد أن يتم الإصرار على إجراء تدقيق مالي جنائي يتضمن حصر كل المصروفات التي أنفقتها كل مؤسسات الدولة اللبنانية خلال السنوات الأخيرة وخاصة في السنوات التي لم يتم فيها إقرار موازنة سنوية بالشكل الصحيح. وهي السنوات التي تتقاطع فعلياً مع سنوات التعطيل الحكومي وإغلاق مجلس النواب والشغور الرئاسي. أي أن التعطيل الحكومي الذي نشب عن فشل الفرقاء السياسيين عن الاتفاق قد نتج عنه مخالفات مالية عديدة وجب حصرها ومعاقبة الضالعين فيها لضمان عدم تكرار مثل هذه الممارسات مرة أخرى ولضمان استئصال الفساد من جذوره. ورغم أهمية هذا التدقيق المالي في مستقبل إصلاح الاقتصاد اللبناني، يظل الأمر خاضعاً للتجاذب السياسي بين الفرقاء إذ يحاول كل منهم نفي مسؤولية فساد الإدارة المالية عن فريقه.

يستتبع ذلك وضع خطة محكمة لتحرير سعر الليرة اللبنانية، ومن ثم العمل على تنويع قطاعات الاقتصاد والتوجه بشكل أكبر لدعم القطاعات الانتاجية منه كالزراعة والصناعة والتي تأثرت خلال العقد الأخير بسبب قطع طرق التصدير البري لها عبر سوريا إلى دول الخليج. كما يلزم أيضا التوسع في القطاع الخدمي القابل للتصدير والمساعد على تدفق العملات الأجنبية إلى البلاد. مع دراسة إمكانية التحول تدريجياً إلى توليد الطاقة النظيفة والتي قد تسد نسبة كبيرة من العجز في الموازنة فضلاً عن العجز في ميزان المدفوعات. فالواقع أن الحلول الترميمية المؤقتة في الاقتصاد اللبناني هي ما أوصلته لحال الانهيار وبالتالي لابد من وضع خطط إصلاح بحلول أكثر استدامة تأخذ في الاعتبار ليس فقط إنقاذ الاقتصاد من عثرته الحالية وإنما إعادة هيكلته لضمان عدم تعثره مرة أخرى في المستقبل، فالنزعة إلى تأجيل المشكلات للمستقبل لم تعد مجدية.

خاتمة

لا شك أن لبنان اليوم يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد لرسم نظام للحكم غير قائم على الصيغة الطائفية. ولكن من أجل الوصول إلى ذلك لابد أولاً من التحول التدريجي من هذه الصيغة الطائفية إلى صيغة مدنية ترفع القيود والحواجز الطائفية التي تقف بين

الدولة والمواطن. وهنا لا يمكن الدفع بالتغيير الراديكالي بين ليلة وضحاها كي لا تتمترس النخبة الطائفية بمواقعها وتفشل عملية إنقاذ لبنان، بل الأجدى هو إضافة قنوات مدنية إلى جانب تلك الطائفية في مختلف إدارات الدولة، حتى تتمكن تلك القنوات من التوسع التدريجي وصولاً إلى إلغاء الطائفية. ومن ذلك الالغاء التدريجي للطائفية في الأحوال الشخصية عبر الاستفادة من القرار ٦٠ لعام ١٩٣٦ الذي يسمح بإنشاء طائفة من خارج الطوائف يطبق عليها قانون مدني والدفع لتوسيع هذه الطائفة تدريجياً لتشمل كل من يرغب بالخروج من سلطة الطوائف الدينية والسماح للتحول إليها من كافة الطوائف. من شأن ذلك أن يساهم في إضعاف سلطة الطوائف على مصير اللبنانيين- وهي التي تتكسب نحو ٩ملايين دولار سنوياً من السيطرة على الأحوال الشخصية- ومن ثم خلق وعي جمعي أكثر رسوخاً مرتبط بالدولة وليس بالطوائف وتجريد الطوائف من موقعها المميز. ومن ذلك أيضا التحول تدريجياً نحو التمثيل السياسي المدني إلى جانب الطائفي، عبر تشكيل قوائم انتخابية للتيار المدني واسترجاع النجاح الشعبي الذي تحقق في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٦ لقائمة «بيروت مدينتي» واستلهام هذه التجربة مع ارتفاع احتمالات نجاحها هذه المرة بفضل القانون النسبي للانتخابات الذي أقر عام ٢٠١٨. وربما قد يكون مفيداً أن يتم الدفع مرحلياً إلى خلق غرفة برلمانية أخرى إلى جانب مجلس النواب يكون الانتخاب فيها على أساس مدني، ورسم خريطة لتوزيع الصلاحيات بين الغرفتين، حتى تتحول تدريجياً الأمور الإجرائية إلى الغرفة المدنية فيما يبقي للغرفة الطائفية الأمور المصيرية التي تمس العيش المشترك أو تمس الطوائف، وهكذا. قد لا يكون التحول التدريجي هو الأمثل ولكنه قد يكون هو الأكثر قابلية للتحقيق، لأن طرح الحلول الجذرية في سياق اجتماعي طائفي هش كالسياق اللبناني قد يؤدي إلى الانزلاق بشكل أكبر في الأزمات بدلاً من الخلاص منها.